تطبيع العلاقات العراقية الإيرانية عام 1990 وحتى الوقت الحاضر

د0 بيداء محمود أحمد

قسم الدراسات التاريخية

المقدمة :

وصلت مرحلة الصراع في العلاقات العراقية الأيرانية الى أوج حالاتها عندما نشبت الحرب العسكرية عام 1980 واستمرت ثماني سنوات أي حتى آ ب 1988 ، عندما أعلنت إيران موافقتها على قرار مجلس الامن 598 القاضي بوقف إطلاق النار ، لينتهي بذلك مسلسل الحرب الدموية الذي أوصل العلاقات الثنائية الى أسوء مراحلها ، وكذلك لتبدأ مرحلة جديدة وفرصة جديدة للبلدين لمراجعة شكل العلاقات بينهما .

لقد فرض الواقع الجغرافي للعراق وإيران كونهما دولتان متجاورتان ، والتداخل السكاني القومي والمذهبي أولاً ، ومن ثم ظروف الأوضاع الدولية ثانياً على كلا البلدين ضرورة التفاعل المستمر سلبياً و / أو ايجابياً . ولذلك كانت من ابرز سمات العلاقة الثنائية في هذه المرحلة هو التفاعل المشترك السلبي والايجابي وكانت الدوافع لذلك هي داخلية لدى الطرفين او خارجية اذ أملت ظروف البيئة الدولية على العراق وإيران ان يتعاونا وينسقا سياساتهما وخصوصا بعد ان أعلنت الإدارة الأمريكية في عهد بوش الأبن ان العراق وايران دولتان من دول محور الشر وهو جمع لثنائي كان قد استبقه انطوني ليك مستشار الامن القومي في عهد ادارة كلينتون تسعينات القرن الماضي عندما اعلن عن سياسة الاحتواء المزدوج تجاه كل من العراق وايران.

وبما ان الحاضر هو امتداد للماضي ، والمستقبل هو تباع للحاضر ، فان ارث العلاقة العراقية الايرانية خلال الفترات السابقة ، اوشك ان يتماثل حتى يكاد ان يعكس صورة واحدة تقريبا لم يلحقها التعديل الالماما ، ومن اوضح قسماتها طابع العداء والتصارع علنا او استتارا ، اما فقرات التعاون والتقارب فهي حالات من نوع الاستثناء فرضتها طبيعة الظرف الداخلي والخارجي .

لاشك ان طبيعة الظرف الخاص الذي كانت تمر به علاقات البلدين السابقة شكلت

مدخلا باتجاه شكل العلاقات في هذه المرحلة ، فبعد نهاية الحرب العراقية الايرانية حاول كلا البلدين تصفية التركة الثقيلة التي خلفتها حرب شاملة أمتدت ثماني سنوات ، بيد ان المفاوضات التي بدأت بينهما منذ منتصف آب 1988 لم تحقق تقدماً يذكر على صعيد التسوية الشاملة [1].

على ان احداث اجتياح القوات العراقية للكويت في 2 آب 1990 ، وما تبعها من تدمير وحصار للعراق ، وما كانت تعانيه ايران من اثار اقتصادية مدمرة بسبب الحرب السابقة مع العراق ، كلها أدت لاحداث تحول جديد في شكل العلاقات الثنائية ، اذ تحولت العلاقات من اتجاه الصراع الى التقارب . وان كان تقارباً مشوباً بالحذر – اذ تبادل المسؤلون في الطرفين الزيارات الرسمية ، وكذلك شهد المجال الاقتصادي تقاربا وتعاونا ثنائيا .

واذ كانت ركائز مثلث العلاقات الدولية هي التنافس ، التعاون،الصراع ، اذ التنافس في القمة ، والتعاون والصراع في زاويتي القاعدة [2] ، فان التنافس بين العراق وايران افضى الى ان تطغى سمتي الصراع والتعاون على طبيعة العلاقات بينهما خلال هذه المرحلة.

وهنا فان السؤال الاساس هو ما الذي ادى الى الصراع ؟ وما الذي استدعى التقارب والتعاون؟

لماذا الصراع ؟

رغم انتهاء الحرب ، وبدء مرحلة جديدة من العلاقات بين الطرفين ، الا ان سمة الصراع ما زالت تلقي بضلالها على العلاقات الثنائية ، والسبب الاساس هو طبيعة ادراك كلا الطرفين للاخر ، أي طبيعة الادراك الايراني للعراق ، والادراك العراقي لايران ، وهو الادراك النابع من اختلاف المدركات القيمية لكل من صانعي القرار في البلدين .

بالنسبة لايران ، استمرت تدرك ان العقبة الاقليمية التي تقف امام طموحاتها الاقليمية على الجانب الغربي تتمثل في قدرة العراق على مجابهتها والحد من تطلعاتها ، اذ انه الوحيد القوي والقادر علىالوقوف بوجه الاطماع الايرانية في الجانب الاخر من الخليج العربي وهي الاطماع التي لم تخفها ايران مراراً وتكراراً .

فاستمرار صانع القرار العراقي في تبني النهج القومي واعتبار انه الحامي للبوابة الشرقية للوطن العربي من التهديدات الخارجية وخصوصا التهديد الايراني هو ما ادى لاستمرار سمة

الصراع على العلاقات ، واستمرار الحذر من اية توجهات ايرانية نحو العراق . وعليه فقد برر العراق في اكثر من مناسبة دخوله الحرب مع ايران من أن باعثه الاساس كان لايقاف سياسة التوسع الايراني وحماية الامارات الخليجية من القضم والابتلاع التدريجي [3].

ولذلك تصدق تلك الرؤية التي رات ان اعتبار ايران ان العراق هو هدفها الاول لسياسة تصدير الثورة التي تبنتها ، لا يعود لاعتبارات جغرافية ومذهبية وحسب ، وانما لان سقوط العراق كان سيعني تهاوي النظم الخليجية تباعاً [4] . ولذلك ، فاستمرار ادراك كلا الطرفين للاخر بدلالة المنافس الاقليمي القوي ، وكذلك استمرار الادراك بدلالة الصراع هو ما ادى لاستمرار الشكل الصراعي في اكثر من اتجاه من اتجاهات العلاقة الثنائية .

مدخلات التقارب :-

كانت وفاة الخميني عام 1989 فرصة لظهور البراغماتيه التى قادها رفسنجاني رئيس الجمهورية السابق ، وتغليب الاعتبارات المصلحية على الاعتبارات الايدلوجية ، وقد اصبح هذا الاتجاه اكثر وضوحا من خلال انتخاب محمد خاتمي رئيسا للجمهورية عام 1997 بدلا من المرشح الايدلوجي ناطق نوري ، وقد اكدت تصريحات خاتمي الانفتاح على العالم [5] .

لقد مثل مجئ رفسنجاني – خاتمي الى السلطة ، صعود تيار سياسي يوصف عند المختصين بالاعتدال والبراغماتية ، وترافق مع ذلك تعديلات دستورية وقانونية عكست الانتقال من مرحلة توطيد الثورة الى ترسيخ المؤسسات السياسية [6] .

ترافق كل ذلك ، مع مايراه البعض من حدوث تغير جوهري في النظام السياسي الايراني ذاتها اذ اتجهت سياسة ايران الخارجية ، من الثورية والتوجه الايدلوجي الى العقلانية والاعتدال، ومما يعني ذلك فان انتهاء الحرب العراقية الايرانية كان قد حرر صانع القرار الايراني من الرؤية الثنائية التي دفعته لان يصنف الدول بموجبها الى اعداء واصدقاء، بحسب موقفهم من الحرب ، مما حرمهُ طوال السنوات السابقة من فرص تطوير علاقاته الخارجية بسبب العزلة السياسية التي عانتها ايران ، يضاف لذلك ان توقف الحرب دفع بموضوع اعادة بناء الاقتصاد المتخرب على رأس الاولويات ، وبما يعنيه ذلك ، وكما كشفته الخطة الخمسية [7] الاولى 1988– 1993 من الاعتماد على جذب رووس الاموال الاجنبية واستيراد التكنلوجيا الحديثة

واستغلال كل ما من شانه الارتقاء بالاقتصاد الايراني – ومن ضمن ذلك تطوير العلاقات الاقتصادية مع اعداء الأمس العراق – وزيادة عائدات النفط، هذه الاولويات تتطلب قبل كل شئ بيئة مستقرة ونزوعاً نحو الانفتاح خارجياً [8].

ولذلك فان متغيرات البيئة الداخلية في ايران ومحاولة بناء الاقتصاد الايراني الذي عانى من اختلالات شديدة [9] ، تمثلت مؤشراته عشية وفاة الخميني في ارتفاع معدلات التضخم (بين 40– 50 %) وزيادة اسعار السلع الاساسية (حوالى 15 ضعف قيمتها عام 1988) وتفاقم مشكلة البطالة [10] ، هي التي دفعت ايران نحو تبني اتجاه التقارب والتعاون في العلاقات مع العراق .

بيد ان ذلك لم يكن لينجح لو لم يتلاقي الاتجاه الاخر مع اتجاه يرى نحو نفس المنحنى ، فالعراق ايضا ، وبسبب متغيرات البيئة الداخلية ، وما سببته الحرب عام 1991 ، وكذلك المعاناه الشديدة للاقتصاد العراقي خلال فترة الحصار هي التي دفعت صانع القرار العراقي باتجاه تبني المنهج الواقعي ، والتعامل مع ايران من منطق الجوار الجغرافي والبعد الاسلامي ، سبيلا لتوظيف مخرجات التعاون لصالح دعم الاقتصاد العراقي المتعب ، وكذلك ما مثل خروجا من العزلة الدبلوماسية التي كان يعيشها العراق بعد ان عانى من العزلة العربية وكذلك شبه العزلة الدولية .

على ان تلك المتغيرات الداخلية على الصعيدين العراقي والايراني ، لم تكن هي المتغيرات الوحيدة التي دفعت باتجاه التقارب ، وانما تفاعل معها متغير خارجي مهم قوامه طبيعة الرؤية الامريكية لكل من العراق وايران واستمرار ادراك صانع القرار الامريكي على ان كل من العراق وايران ما زالا يشكلان مصدر قلق وعدم استقرار اقليمي ودولي وكون العراق وايران يشكلان الخطر الاكبر والتحدي المستمر لمصالح الولايات المتحدة الامريكية بطموحاتها في التوسع وبسط النفوذ في المنطقة [11] .

ولذلك انتجت هذه الرؤية ما سمي بسياسة الاحتواء المزدوج التي جاهر بها انتوني ليك مستشار الامن القومي الامريكي في مواجهة الدول التي سماها بالرافضة CONFRONTING BACK LASH STATES [12]، وقد عدت هذه السياسة في وقتها من ابرز الدعائم المؤسسة للمنظور الامريكي للخليج ما بعد الحرب على العراق 1991 ، وانطلاقا من مبدأ عدو عدوي هو صديقي ، واذا كانت الولايات المتحدة اختارت العراق وايران

نحو تنسيق المواقف والتقارب طالما حقق ذلك التقارب نوع من توحيد المواقف الخارجية باتجاه مقاومة سياسة الاحتواء الامريكية ، ونتيجة لما تقدم فأن ثمة متغيرات داخلية وخارجية دفعت كلا الطرفين العراق وايران باتجاه التقارب والتعاون واتباع شكل جديد من العلاقات الثنائية تختلف تماما عن الحالة التي كانت سائدة خلال الفترة السابقة أي فترة الحرب العراقية الايرانية.

ولذلك فان ما يمكن ان نستنتجه من كل الطرح السابق ان العلاقة العراقية الايرانية تميزت بالصراع والتعاون في آن واحد مع غلبة احدهما على الاخر بتفاوت المرحلة الزمنية.

وانسياقاً مع التقسيم التاريخي للعلاقات العراقية الايرانية الذي طغى على توجه البحث ، فاننا سنقسم العلاقات العراقية الايرانية في هذه المرحلة الى ثلاثة اتجاهات او ثلاثة مراحل فرعية ، ترتبط كل مرحلة بحدث تاريخي مهم هو الذي اظفى سمة التعاون و/ او الصراع على العلاقة بين الطرفين ، ووفقا لذلك سنتناول العلاقة عبر ثلاث مراحل .

1- المرحلة من 2آب 1990 ، وحتى نهاية انتفاضة آذار 1991 .

2- من منتصف 1991 وحتى حرب الاحتلال على العراق 2003 .

3- فترة حرب الاحتلال 2003 وحتى الوقت الحاضر .

1- العلاقة العراقية الايرانية منذ 2 آب 1990 وحتى نهاية انتفاضة آذار 1991 :-

رغم انتهاء الحرب بين العراق وايران منذ عام 1988، وبدء مفاوضات مشتركة نحو حل المسائل العالقة الا ان العلاقات لم تتطور تطوراً ايجابياً جدياً الا بعد زيارة وزير الخارجية العراقي الاسبق طارق عزيز الى طهران في آيلول 1990، والتي تقرر على اثرها استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين [13] .

لاشك أن اجتياح القوات العراقية للكويت في 2 آب 1990 ، وما اعقبه من الحملة العسكرية ضد العراق ، وادراك صانع القرار العراقي وكذلك الايراني لحجم المكاسب والخسائر جراء تبني اتجاه الصراع / التعاون ، بينهما هو الذي ادى للطرفين باتجاه التقارب اكثر من النزوع نحو الصراع .

ففي الاتجاه الايراني ، ومع بدء الايقاع المتسارع للحرب ضد العراق 1991 ، فقد كان على ايران ان تتخذ منها موقفا واضحاً ، فالحدث يجري على حدودها ويمس مصالحها

الاساسية وسياستها الاقليمية بشكل جوهري ، وكانت امام ايران فرص المفاضلة بين خيارات عدة حسب نوعية كل خيار من حيث الارباح والخسائر [14]. وتراوحت تلك الخيارات بين الوقوف مع العراق على اعتبار ان (الشيطان الاكبر) هو الذي يحارب دولة مسلمة وهو ما يعني ضرورة الوقوف مع العراق ، حسب (مبدئية السياسة الايرانية) ، او الوقوف مع خصم العراق ، وهو ما يعني اخذ الثار من عدو الامس ، وايقاع اكبر قدر من الخسائر فيه واسترداد خسائر الحرب الماضية ، او الاتجاه الثالث الوقوف على الحياد ، ولكن ايران رجحت على هذه كلها خياراً مركبا هو مزيج من المزاوجة بين هذه جميعا ، وفحواه ان تعلن حيادا ظاهريا قوامه التوازن بين طرفي الازمة باظهار تصريحات متناقضة المدلول ، حول مؤازرة العراق حينا ، ومؤازرة خصومه حينا آخر .

لاشك ان وراء الموقف الايراني كانت تقف اعتبارات عدة ، من بينها انها بموقفها هذا ستعمل على اضعاف خصمها الاقليمي العراق ، وستثأر لحرب الثمان سنوات بينهما ، وكذلك ستقوي من علاقاتها مع الدول الخليجية التي سادتها التوتر خلال الحرب ضد العراق في الثمانينات ، وعليه فقد ارتات ايران ان تتبع اسلوب التعاون والصراع في آن واحد مع العراق خلال هذه الفترة ، وتاتي ملامح ذلك من تصريحات المسؤولين الايرانيين ومن الافعال الايرانية ذاتها ، فهي من جهة سمحت بتزويد العراق بالمعونات الغذائية والطبية عبر حدودها مع العراق رغم الحظر الذي فرضته الامم المتحدة عليه [15] ،وكذلك فتحت مطاراتها لاستقبال الطائرات العراقية (الهاربة) من الدمار ، الا انها من جهة اخرى رفضت السماح لبعض المتطوعين الباكستانيين بالقتال مع العراق مرورا باراضيها .

لقد تصرف العراق على اساس حيادية الموقف الايراني المعلن ، اذ دعى الى حل المشاكل المعلقة بين البلدين والاسراع بتسويتها . وكان الموقف العراقي ينصب في الاساس على تحييد ايران . ان لم يكن استمالتها مدركا اهمية أي موقف قد تتخذه في تغير مسار الأزمة والاهم من ذلك هو انه اراد تامين جبهته الشرقية لتحرير قطعاته العسكرية على الحدود مع ايران من هنا جاءت المبادرة العراقية في منتصف آب 1990 التي تضمنت موافقة العراق على العودة الى اتفاقية الجزائر عام 1975 والانسحاب من الاراضي الايرانية والتبادل الفوري للاسرى.

واذا كانت هذه الافعال والسلوكيات تؤشر الاتجاه نحو التقارب والتعاون بين العراق

وايران وهي السمة الاساسية التي ميزت هذه المرحلة التاريخية من العلاقات العراقية الايرانية، الا انها لم تكن السمة الوحيدة اذ ان هذه المرحلة لم تكن لتخلو من سمة الصراع ، وهو الشكل الذي اتضح بعد نهاية الحرب الغربية على العراق بعد انسحابه من الكويت ، وبدء الانتفاضة الشيعية ضد القيادة المركزية في العراق في آذار 1991 ، وما ادعت القيادة العراقية في وقتها من ان ايران هي التي كانت وراء تلك الاحداث والدافع لها عن طريق دخول عناصر قوات الحرس الثوري الايراني للعراق لوضع المزيد من الحطب على النار واتهمت القيادة العراقية في وقتها ايران بالسعي نحو الاستيلاء على مدينة الكوت الحدودية في تلك الاثناء [16] .

الا ان ثمة رؤية مغايرة تماما ترى ان ايران اصلا تخلت عن تاييد الانتفاضة الشيعية العراقية ، اذ اعلن رئيس مجلس الشورى الايراني ان دعم شيعة العراق ((لن يكون سليماً))[17] ، وربما كان الدافع الاساس هو النهج البراغماتي الذي اتبعته القيادة الايرانية بعد الخميني، ولذلك قارن البعض بما كان يمكن ان يكون عليه موقف ايران الخميني من قصف المواقع الشيعية في النجف وكربلاء ، وخلص من المقارنة الى ان الثورة الاسلامية الايرانية ادركت نهايتها الفعلية يوم 18 آذار 1991 وهو يوم قمع الانتفاضة ، مشيرًا الى انه في الوقت الذي كان يلقى فيه عشرات من الشيعة حتفهم على ايدي القوات العراقية كان الايرانيون ينصرفون الى شراء ما يلزمهم للاحتفال بعيد النيروز ((رأس السنة الفارسية))[18].

الى ان رفض تسليم ايران للطائرات العراقية التي لجأت الى اراضيه شكل مدخلا اخر باتجاه الصراع في العلاقات بين العراق وايران ، وهو ما اعتبرته ايران في وقتها انه تعويض عن الخسائر الايرانية جراء الحرب العراقية ضدها ثمانينات القرن الماضى .

وتبعا لما تقدم فان العلاقات العراقية الايرانية شهدت تحولاً ملحوظاً فاتجاه التقارب بدأ بعودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وهو ما شكل بداية لمرحلة التعاون الاوسع ، وهي المرحلة التي سنأتي على ذكرها فيما بعد ، ولا يمنع من ذلك النزوع الى شكل معين من اتجاهات الصراع تمثلت بدعم ايران بداية للانتفاضة الشيعية ضد النظام الحاكم ، وكذلك رفض ايران تسليم عدد كبير من الاسرى العراقيين ورفضها تسليم الطائرات العراقية التي لجأت اليها.

2- العلاقات العراقية الايرانية منذ منتصف 1991 وحتى حرب الاحتلال 2003 :-

شكلت مخرجات المرحلة السابقة وما تمخض عنها من اتجاه نحو التقارب والتعاون مدخلات لمزيد من التقارب والتعاون في العلاقات العراقية الايرانية ، اذ سادت في هذه المرحلة سمة التعاون المشترك والبناء باتجاه تحقيق المصالح المشتركة لكلا البلدين ، رغم استمرار بعض اشكال الصراع وهو ما كان ايضا من مخرجات الفترة السابقة .

لقد شكلت المجالات السياسية والاقتصادية والانسانية اتجاهات للتعاون في العلاقات العراقية الايرانية ففي المجال السياسي والدبلوماسي ، فقد حدثت عدة لقاءات دبلوماسية بين مسؤولي البلدين وخاصة وزيري خارجيتهما الذين اجتمعا في نيويورك على هامش اجتماعات المنظمة الدولية ، واكدا حرصهما على ازالة الخلافات وحل المشاكل حلا سلميا ومن ذلك اجتماع نائب رئيس الوزراء طارق عزيز مع علي اكبر ولايتي وزير خارجية ايران في 4 تشرين الاول 1994 ، وقد زار وفد ايراني العراق عام 1995 وتم الاتفاق على تبادل الزيارات وحل المشاكل المعلقة بين الطرفين بالطرق السلمية [19] .

وبعد وصول محمد خاتمي الى رئاسة الجمهورية دعا الى تطبيع العلاقات مع العراق والتعبير عن حسن النية ، كما صدرت تصريحات ايرانية بالرغبة الى التوصل لاتفاق سلام بين البلدين وتم توجيه الدعوة للعراق للمشاركة في مؤتمر القمة الاسلامي في طهران ، وفعلا شارك العراق في المؤتمر بوفد رفيع المستوى كان على راسه نائب رئيس الجمهورية طه ياسين رمضان وعقد اجتماع بين الرئيس الايراني والنائب العراقي اكد خلاله ضرورة نسيان الماضي وتسوية الخلافات بحسن النية وعدم تفويت فرص التعاون [20].

وفي 17 كانون الثاني 1998، زار وزير الخارجية السابق محمد سعيد الصحاف طهران لمدة اسبوع ، وتم الاتفاق على تشكيل لجنتين لحل المشاكل هما اللجنة الانسانية وتنظر في مسألة الأسرى وزيارة الاماكن المقدسة بينهما ، والثانية لمعالجة المشاكل السياسية والاقتصادية بين البلدين ، وزار الصحاف ايران كذلك خلال الازمة بين العراق والمنظمة الدولية وسلم رسالة من الرئيس السابق صدام حسين الى الرئيس الايراني محمد خاتمي الذي اعلن رفضه لأي عدوان ضد العراق [21] .

ان استمرار الزيارات الرسمية لمسؤلي كلا البلدين وبوتائر متصاعدة يؤشر تطوير التعاون بين البلدين .

وعلى الصعيد الاقتصادي ، فان الآثار السلبية المتراكمة للحصار المفروض على العراق ، دفعت العراق للاعتماد بشكل كبير على السلع والبضائع الايرانية التي كانت تمر عبر الحدود بشكل رسمي أو غير رسمي ، اذ كان الهدف هو تحقيق المنفعة للطرفين ومن ذلك النفط العراقي الذي يصدر عبر ايران بشكل مهرب وقد اتهمت الولايات المتحدة ايران بخرق الحظر على العراق وتهريب النفط عبرها واضطرت ايران الى اعلان كشف احتجاز سفن كانت تهرب النفط واتخاذ تدابير مشددة لتطبيق الحظر [22].

وفي الحقيقة فقد غزت السلع الايرانية الاسواق العراقية عبر الحدود ، ولم تستطع القوى الدولية منع انتهاك ايران للحظر الدولي ، خاصة وان التجارة هي تجارة الاغذية والسلع الاخرى ومن الصعوبة بمكان منع التهريب للحدود الطويلة بين البلدين والبالغة 1200 كم .

ومن أوجه التعاون ايضاً والتي حققت مردودات مالية عالية وخصوصا بالنسبة للجانب العراقي الذي كان بأمس الحاجة اليها ، هو التعاون في مجال زيارة العتبات المقدسة ، وهو التعاون الذي تكرس على أثر مبادرة العراق بالسماح للزوار الايرانيين بزيارة العتبات المقدسة في شهر ايلول 1997 ، ومنذ ذلك الوقت استمرت قوافل الزوار الايرانيين بالدخول للاراضي العراقية وزيارة العتبات المقدسة وهو ما حقق فؤائد لكلا الجانبين ، اذ معروف ما تعنيه هذه العتبات بالنسبة للايرانيين ، وكذلك ما جناه العراق من مردودات مالية جراء دخول الزوار لأراضيه .

ومن مجالات التعاون الاخرى ، الاتفاقيات التي عقدت حول تسليم الاسرى بين الطرفين، وكذلك الاتفاق على تبادل رفات المقاتلين والبحث عن جثثهم وهو ما افضى بعد البحث المتبادل الى العثور على رفات اكثر من 20 الف جندي اعتبروا مفقودين ومن ثم تبادل رفاتهم على دفعات [23].

على ان اتجاه العلاقات بين البلدين في هذه المرحلة نحو التعاون وبوتائر متصاعدة لم يكن ليلغي بعض جوانب الصراع التي أثيرت حول عدد من القضايا ، ومن تلك القضايا مسألة الاسرى العراقيين التي ظلت معلقة دون الوصول لحل نهائي ، اذ بعد تبادل الاسرى بين الطرفين على اساس (أسير مقابل أسير) بقي لدى الجانب الايراني 30 الف اسير عراقي ،

رفض الجانب الايراني تسليمهم املا في الحصول على مكاسب سياسية ، وهو امر لم يحل تماما حتى مع بدء حرب الاحتلال على العراق 2003 ، اذ قام الجانب الايراني بالاعلان بين فترة واخرى عن اطلاق سراح مجموعات منهم للحصول على تاييد داخلي وخارجي [24] .

ومن جوانب الصراع الاخرى ايضا ، العناصر المناوئة وهي العناصر التي يحتضنها كل طرف ضد الطرف الاخر ، فقد دعمت ايران (المجلس الاعلى للثورة الاسلامية) ودعمت الاعمال التي كان يقوم بها ضد الحكومة في العراق كما دعمت ايضا حزب الدعوة الاسلامية[25] .

وبالمقابل دعم العراق عناصر منظمة مجاهدي خلق ودعمهم مادياً واعلامياً للقيام بعمليات عسكرية ضد النظام الايراني وعلى امتداد الحدود ، وسمح للاسرى الايرانيين بالانضمام الى هذه المنظمة [26] .

اضافة لذلك دعمت ايران بعض الفصائل الكردية ضد الحكومة المركزية مثل دعم الحزب الوطني الكردستاني ، بالمقابل دعم العراق الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني والذي نفذ عمليات عديدة ضد ايران اضافة الى كل ذلك فان رفض ايران لتسليم الطائرات العراقية التي ودعت امانة لديه اضفى سمة صراعية اخرى على طبيعة العلاقات الثنائية اذ يقول الايرانيون انها 22 طائرة فقط ، بينما تشير المصادر العراقية الى انها 148 طائرة[27]، وتشمل هذه الطائرات الحربية والمدنية ، اذ اعتبرت ايران ان الطائرات الحربية بمثابة تعويض حرب لها ، وانها عمدت الى تدريب الطيارين الايرانيين عليها وانها تستخدمها فعلا في القوة الجوية الايرانية ، وعليه فقد ساد التعاون العلاقات بين العراق وايران ، وتطور بوتائر سريعة رغم بعض جوانب الصراع التي تظهر حول هذه المسالة او تلك ، الا ان النتيجة النهائية هو ان تطبيع العلاقات العراقية الايرانية قد بدأ يؤتي ثماره وهو ما تكرس من زيادة حجم التبادل التجاري بين الطرفين ، وكذلك الزيارات الرسمية المتكررة للمسؤولين في البلدين وتنسيق المواقف ذات المصالح المشتركة .

1- العلاقات العراقية الايرانية حتى الوقت الحاضر :-

استمرت القيادة الايرانية رغم كل اشكال التطبيع المتزايدة في العلاقة العراقية الايرانية

تنظر الى القيادة في العراق على انها مصدر لـ (اللا استقرار) ولذلك بقيت ايران تتمنى زوال تلك القيادة ومجئ قيادة جديدة للعراق تختلف في توجهاتها عنها [28] ، ويا حبذا لو كانت هذه القيادة الجديدة تميل لصالح ايران .

الا ان ما اعلنه رئيس الادارة الامريكية بوش الابن بعد احداث 11 ايلول 2001 من ضم ايران الى جانب العراق وكوريا الشمالية ضمن مثلث (محور الشر) [29] ، جعل ايران تنظر الى عدو الامس على ان بقاءه – بضعفه – افضل بكثير مما لو اصبحت الولايات المتحدة على الحدود الايرانية .

وبسبب التخوف من العملية الامريكية التي طغت عليها رائحة البارود ضد العراق[30]، والتخوف من ان تكون ايران هي الفقرة اللاحقة في مسلسل الحرب الامريكية ، فان كلا الطرفين العراق وايران حاولا تنسيق المواقف ونسيان الخلافات لصالح تبني مواقف مشتركة بغرض افشال المخططات الامريكية الرامية الى تغير جغرافية منطقة الشرق الاوسط ، لذلك كان موقف ايران رافضاً تماماً للحرب ضد العراق .

وهنا ايضا كان امام ايران ان تختار من بين هذه عدة خيارات ، فهي اما ان تقف مع العراق ضد العدو الاكبر ، ولكن ذلك كان يعني ان تترسخ ضدها فعلا كونها عضوا في (محور الشر) او ان تقف على الحياد ، وهو ما يعني ان ايران ستنتظر ما ستؤوي اليه الحرب – والتي هي معلومة النتيجة سلفاً – وبالتالي تنتظر ما تخبئه لها الادارة الامريكية من مشاريع قادمة .

ولان بوادر الحرب على العراق لاحت في الافق ، ولان نتيجة الحرب كانت شبه معروفة حاولت ايران ان تتبنى سياسة جديدة علها تحقق بها بعض اهدافها ، ومن هذه السياسة توفير الدعم الكامل للفصائل الشيعية للمشاركة في السلطة بعد سقوط النظام الحاكم في العراق ، وخصوصا المجلس الاعلى للثورة الاسلامية (تيار الحكيم) وبعد ان انتهت الحرب باحتلال العراق ، دعمت ايران الاحزاب والاتجاهات الدينية الشيعية العراقية للمشاركة في السلطة ، وهو ما يعني في النتيجة وجود تيار في السلطة في العراق يوافق التوجهات الايرانية ويدعمها .

وقد أتت ثمار ذلك عندما اعلن عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق ان على العراق دفع تعويضات الحرب التى شنتها ضد ايران في عهد النظام السابق ، وهو ما مثل تقاربا كبيرا بين الاتجاهين .

الا ان الجانب الاخر من العملة كان يرتسم بشكل غير ذلك الشكل ، اذ ان تمركز القوات الامريكية على مقربة من الحدود البرية الايرانية مع العراق ، وخوف ايران من ان تكون هي القادمة ضمن مسلسل الحرب الامريكية وما دعمه من تاكد ايراني من ان الفصائل الشيعية التى دعمتها للوصول للسلطة لن تكون حرة في حركتها بمعزل عن السياسة العامة التي تضعها دولة الاحتلال ، فانها تبنت اتجاها اخر قوامه العمل بكل الوسائل على افشال المخطط الامريكي ، عبر تشجيع اللاستقرار في العراق وافشال التجربة الامريكية في اقامة عراق جديد (على اساس الديمقراطية والحرية) ، اذ ان نجاح التجربة الامريكية في العراق كان سينطوي على اثار سيئة جدا باتجاه احتمالية اعادة اخراجها مستقبلا في ايران وغيرها من الدول ، لذلك اتجهت ايران نحو محاولات افشال التجربة الامريكية ، وهو ما ولد بالتالي خلافات بين حلفاء الامس ، اذ صرح الشيخ صدر الدين القبانجي خطيب صلاة الجمعة في النجف وهو عضو قيادي بارز في المجلس الاعلى بقوة ضد السياسة الايرانية ، حيث انتقد سياسة قادة ايران والمؤسسة الدينية فيها وانتقد كذلك ((صمت ايران شبه الكامل)) على ما وصفه ((قتل الشيعة وتخريب الاماكن الشيعية المقدسة)) [31] .

وقال القبانجي أن اجهزة اعلام النظام الايراني ومنها قناة العالم ، دافعت وبقوة عن نظام صدام حسين ، وشوهت سمعة المقاومة الاسلامية ، اما الجانب الايراني فقد رد على هذه التصريحات عبر تصريح لوكالة الانباء الايرانية جاء فيه ان تصريحات القبانجي ((لا تنطبق على الحقيقة ، وان المرشد والشعب والمسؤولين وقفوا بقوة الى جانب شيعة العراق ، ونددوا بانتهاك الاماكن المقدسة للشيعة في العراق)) .

ولكن ، وبعيداً عن تصريحات الاعلام ، فان تجربة العلاقات الدولية تفيد ان ايران رغم حصولها على مكاسب من انتهاء حكم النظام السابق ، ووصول تيارات شيعية للسلطة ، الا ان الخسائر بالتاكيد على المدى البعيد ستكون اكثر من الارباح ، فهناك اولا الخوف من عمل عسكري امريكي ضدها ، وهناك ثانياً ما تناقلته التقارير عن تعاون كردي اسرائيلي غير مسبوق على الاراضي العراقية تضمن قيام عدد من عملاء الموساد بالدخول الى الاراضي الايرانية ووضع اجهزة تنصت وتجسس قرب المنشآت النووية الايرانية من اجل مراقبة النشاطات النووية لأيران [32] .

ولذلك ، وبسبب التخوف الايراني هذا ، فقد رأت ايران ان لا سبيل امامها الا الضغط

على الولايات المتحدة عبر الخيار النووي ، فهي ادركت ان عدم امتلاك السلاح سيعني انها ستبقى تحت رحمة المطرقة الامريكية ، وبالتالي فامتلاكها يعني توسيع جانب الردع لديها،[33] ولذلك أرسلت ايران بمذكرة الى الاتحاد الاوربي والوكالة الدولية للطاقة الذرية يوم 24 حزيران 2004 تعلن فيها عن استئناف جزء من نشاطاتها في مجال تخصيب اليورانيوم[34].

وتبعا لذلك ، فان ايران ستحاول ان تدعم حالة الفوضى وعدم الاستقرار في العراق على امل ان تفشل التجربة الامريكية لاطول وقت ممكن سبيلا لعدم تكرارها على اطراف اخرى ومنها ايران ، وفي الجانب الاخر فانها ستواصل دعمها للتيارات السياسية الشيعية المشاركة في السلطة على امل ان تتبنى هذه التيارات سياسات موالية لايران في المستقبل .

أن دعم ايران لحالة الفوضى ، وما يعنيه من علامات صراع في العلاقة الحاضرة بين العراق وايران ، لا يغير باي شكل من الاشكال التوجه العام الذي سيطغى على صورة العلاقات العراقية الايرانية ، الا وهو جانب التعاون بين العراق وايران انطلاقا من ادراك لدى الطرفين بان العالم اليوم يتجه نحو التجمعات الاقتصادية لصالح الارتقاء باقتصاديات الدول ، و بالتالي ليس امام العراق و ايران الا ان يستمرا في نهج التطبيع في العلاقات الذي بدات ملامحه نهاية القرن الماضي ، ولأن الجوار الجغرافي والتدخل الديمغرافي لا يسمحان الا بذلك ، وبالتالي فان مستقبل العلاقات العراقية الايرانية في ضوء هذا التحليل لن يكون امامه الا الاتجاه نحو مزيد من التعاون خدمة لمصالح البلدين .

المصادر والهوامش التوضيحية :-

1- حسن ابو طالب / المفاوضات العراقية الايرانية بين الجمود والحركة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 100، 1990 ، ص 186.

2- مازن الرمضاني ، محاضرة عن الصراع الدولي ، جامعة النهرين ، 2004 .

3- انظر : تيم نيبلوك ، الخليج في السياسة الخارجية للعراق ، ضمن كتاب : باسمة قضماني (محررة) ، أي امن بالنسبة للخليج ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، ص ص 70-71.

4- ظافر ناظم سلمان ، السياسة الايرانية تجاه الخليج العربي ، المسار والمستقبل ، ضمن كتاب: العراق والبيئة الاقليمية ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، عن دراسات استراتيجية، العدد 5، 1998 ، ص 307 .

5- انظر مثلا : ياسين مجيد ، ايران خاتمي امام تحدي التغير ، مجلة الامة ، العدد 2،1997 ، ص 36 وما بعدها .

6- انظر بالتفصيل حول هذه التعديلات الدستورية : بهمات بختياري ، المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الاسلامية الايرانية ، ضمن كتاب : جمال سند السويدي (اعداد) ايران والخليج : البحث عن الاستقرار ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 1996 ، ص.164

7- حول تفصيلات الخطة ارجع الى : هو شانج امير آحمدي ، تقيم خطة التنمية الاولى في ايران والتحديات التي تواجه الخطة الثانية ، ضمن كتاب : جمال سند السويدي ، مصدر سبق ذكره ، ص471 وما بعدها .

8- ظافر ناظم سلمان ، مصدر سبق ذكره ، ص 311 .

9-حول المشكلة الاقتصادية في ايران في عهد الخيميني ارجع الي :
R.K.RAMAZANI ,IRANS FOREIGN POLICY : CONFENDING ORIETATIONS , MIDDLE EAST JOURNAL,VOL43 , NO 2 SPRING 1989, P203

10- نيفين مسعد ، اثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الايرانية تجاه المنطقة العربية : 1989- 1993 ، ضمن كتاب العلاقات العربية الايرانية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1993 ، ص 378 . وهذه الارقام اوردتها نقلاعن : التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1989 ، 1990 ، ص 150 .

11- ناظم الجاسور ، المفاهيم الامنية الخليجية الامريكية ومستقبل التعاون الاقليمي في المنطقة ، ضمن كتاب : العراق والبيئة الاقليمية ، مصدر سبق ذكره ، ص 259 .

12- بالتفصيل حول سياسة الاحتواء المزدوج انظر :
ANTONY LAKE , CONFRONTING BACKLASH STATES , FOREIGN AFFAIRS , VOL73, NO2 , MARCH –APRIL , 1994.

وكذلك : زبغينو بريجسكي وبرنت سكوكروفت وريتشارد ميرفي ، تمايز سياسة الاحتواء المزدوج الامريكية بين العراق وايران ، عرض مجلة السياسة الدولية ، العدد 129 ، يوليو

1997 ، ص ص 273- 275 .

13- نيفين مسعد، مصدر سبق ذكره ، ص .382

14- في تحليل شامل لتلك الخيارات انظر : ظافر ناظم سلمان ، السياسة الايرانية تجاه العراق ، مجلة دراسات استراتيجية ، بغداد ، العدد الاول ، 1995،ص ص 97- .99

15- حسن ابو طالب ، ايران وانعكاسات التسوية مع العراق، السياسة الدولية،العدد 102 ، 1990 ، ص 70 .

16- انظر مثلا : صحيفة الاهرم القاهرية ، 9/ 4/ 1991 .

17- نيفين مسعد ، مصدر سبق ذكره ، ص 387.

18- نفس المصدر اعلاه .

19- صحيفة الرأي الاردنية 1990/5/26 .

20- صحيفة العرب اللندنية ، 13/ 12/ 1997.

21- انظر مثلا : قحطان احمد الحمداني ، العلاقات العراقية الايرانية ، الواقع والمستقبل ضمن كتاب : العراق والبيئة الاقليمية ، مصدر سبق ذكره ، ص415.

22- صحيفة الحياة اللندنية ، 1994/10/7.

23- انظر مجلة المستقبل العربي ، العدد 202 ، 12/ 1995 ، ص177.

24- قحطان الحمداني ، مصدر سبق ذكره ، ص411.

25- ادعى حزب الدعوة الاسلامية مسؤوليتة عن محاولة الاغتيال التي استهدفت حياة نجل الرئيس السابق صدام حسين (عدي) في احد احياء بغداد والتي اصيب على اثرها بجروح خطرة ، حول ذلك انظر : احمد الموصللي ،موسوعة الحركات الاسلامية في الوطن العربي وايران وتركيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 2004 .

26- صحيفة الثورة البغدادية ، 1992/10/5.

27- قحطان الحمداني ، مصدر سبق ذكره ، ص 412.

28- لطالما اعتبرت ايران ان القيادة في العراق ستبقى تشكل مصدر تهديد للأمن القومي الايراني، حول مفهوم ايران لامنها القومي أنظر بالتفصيل: محمود سريع القلم، الأمن القومي الإيراني، مجلة المستقبل العربي، العدد 279، 2002/5، ص ص111-.130

29-حول رؤية الرئيس بوش لـ (محور الشر) أنظر ما كتبه زبغينو بريجنسكي

ZBIGNEW BRZEZINISK : AND SEPTEMBER 11th , في larouchin, 2004, special report, FEP 2002.

30-حول الدعوات لاحتلال العراق- ضمن خطة أكبر للشرق الأوسط أنظر: بيداء محمود أحمد، العراق ... القلب الجديد ؟ في الاستراتيجية الامريكية صحيفة القلم ، الجامعة المستنصرية ، العدد 8، 11 أيار 2004 ، ص 4.

31-صحيفة المشرق البغدادية ، 8 حزيران 2004.

32-صحيفة المشرق البغدادية ، 24حزيران 2004.

33-هنا جانب الردع موجه ليس فقط ضد الولايات المتحدة و إنما أيضا بالدرجة الأساس للقوى الإقليمية المجاورة لإيران و التي ترى إيران فيها تهديدا لها كذلك محاولة لإخافة الجانب العربي الذي قد يستخدم علاقاته التعاونية مع الولايات المتحدة بالضد من إيران. حول تلك العلاقة أنظر مثلا: بيداء محمود أحمد، مستقبل العلاقات العربية الأمريكية ، بحث غير منشور، 2004.

34-لا يعني قرار إيران باستئناف برنامج تخصيب اليورانيوم – بالضرورة – أن إيران فعلا جادة – أو أن الظروف الدولية ستسمح لها – بالوصول لإمتلاك السلاح النووي ، إلا أن تلك الجهود ستبقى ضمن إطار – الحصول – أو المحاولة للضغط على الأطراف الخارجية، إلا أن المؤشرات تشير إلى أن معدلات الإنفاق العسكري الإيراني هي في تصاعد مستمر ، حول تلك المعطيات أنظر: عبد الوهاب القصاب ، سياسة التسلح الإيراني، مجلة دراسات دولية، العدد 19، كانون الثاني 2003 ، و قارن مع ما جاء من معطيات في، مركز دراسات الوحدة العربية (إعداد) – التسلح و نزع التسلح و الأمن الدولي ، الكتاب السنوي 2003 ، ص ص 914 ، و ما بعدها خصوصاً .